العدد (2092) السنة الثامنة - الاربعاء (6) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الإعمار والإسكان: أزمة السكن لن تعالج بمهلة المئة يوم

بغداد/وكالات

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان أن مهلة المئة يوم التي أعلنها رئيس الوزراء غير كافية لحل أزمة السكن التي تضطلع بها الوزارة،

وقال وزير الاسكان والاعمار محمد صاحب الدراجي: إن وزارته ستحاول خلال المهلة تلك تنفيذ مساكن ضمن مشروع إسكان الفقراء.

واضاف الدراجي لـ"السومرية نيوز": إننا في لجنة الخدمات الوزارية نحاول أن نصدر بعض القرارات والصلاحيات للحصول على بعض الاستثناءات اللازمة لتنفيذ المشاريع وخصوصاً المشاريع المتلكئة، لفتاً أن "حملة بدأت لوضع جميع المشاريع على الطريق الصحيح من خلال اتخاذ الإجراءات كسحب المشروع من المقاول المتلكئ وإحالته إلى مقاول آخر".

وبين الدراجي أن "لجنة أخرى تسهم في تنفيذ المشاريع وهي لجنة الحشد الوطني والخدمات التي تضم ممثلين عن كافة الوزارات وتعمل على مستوى المحافظات"، مبيناً أن "جميع الوزارات تكون مشاركة باللجنة بآلياتها وجهودها الهندسية للقيام بحملات في المحافظات".

وتابع الدراجي فيما يتعلق بمساهمة الوزارة في أعمال لجنة الحشد، إلى أن "الوزارة لديها آليات بسيطة يمكن أن تساهم وتكون فعالة في الحملات، كذلك من خلال المختبرات الإنشائية، عندما يكون هناك مشروع متلكئ بسبب الفحوص المختبرية عندها سيكون لنا وقفة في هذا الموضوع .

ومن خلال لجنة الحشد الوطني والخدمات نسعى الى استصدار بعض القرارات والقوانين المهمة التي تسهم في حل أزمة السكن"، مستدركاً "لكن، لنكن واقعيين، أزمة السكن لن تحل بمئة يوم، الموضوع استراتيجي، المهم أن نستحصل موافقة البرلمان ومجلس الوزراء على تخصيص نسبة اثنين بالمائة من الموازنة لبناء مساكن للفقراء ضمن مشروع إسكان الفقراء".

وكان رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي قد حدد في الـ٢٧ من شباط، فبراير الفائت، مهلة ١٠٠ يوم لكافة الوزارات العراقية لتحسين أدائها وخدماتها في شتى المجالات ومعالجة الخلل والتلكؤ فيها والإسراع بتقديم إصلاحات جذرية تخدم المواطنين.

وذكر بيان صدر عن مكتب المالكي حينها انه سيجري بعدها (أي بعد انقضاء فترة الـ ١٠٠ يوم) تقييم عمل الحكومة والوزارات كلاً على حدة ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها في تأدية العمل المناط بها، كما وستجرى تغييرات على ضوء ذلك.

لخصتها بالبطالة وانحسار البطاقة التموينية

دراسة: مشاكل جمة تواجه رواتب الأسرة العراقية

بغداد/ المدى الاقتصادي

أعدت دائرة التنمية البشرية في وزارة التخطيط دراسة بعنوان(المضامين الاقتصادية والاجتماعية لراتب رعاية الأسرة وانعكاساتها على الأسرة العراقية).

وقالت معاون رئيس الأبحاث في دائرة التنمية البشرية مديحة صبيح حمد :إن هذه الدراسة تركزت على الجوانب المهمة للرعاية الاجتماعية في العراق والتي جاءت مضامينها وتفصيلاتها في قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠/المعدل الباب الثاني منه الخاص (برواتب رعاية الأسرة).

وأضافت حمد :أن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو إمكانية التعرف على كفاية الراتب لمستحقيه ومشاكل الاسرة المشمولة ومدى فاعلية راتب الرعاية الاجتماعية في إشباع حاجات المواطنين

والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الرعاية الاجتماعية في العراق من خلال التعرف على مشكلات العاملين في قسم صندوق رعاية الأسرة او (الشبكة) .

وبينت حمد: أن أهم الاستنتاجات التي تمخضت عن الدراسة لخصت مسؤولية تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين والمعوقين والمسنين والأيتام وغيرهم والتي تقع على عاتق الدولة وان قانون الرعاية رقم (١٢٦) لسنة١٩٨٠ / المعدل هو السند التشريعي الأساسي للخدمات المقدمة لتلك الفئات وضرورة إشراك المشمول براتب رعاية الأسرة في العمل كهدف أساسي من أهداف القانون المذكور.

ولفتت حمد إلى أن معظم المشمولين براتب رعاية الأسرة هم من العجزة وكبار السن والمعوقين بنسبة (٢٦،٧٥٪) ثم تأتي نسبة الأرامل (٢٢٪) والمطلقات اللواتي لهن أولاد قاصرون (١٤٪) بعدها تأتي نسبة الطلاب المستمرين في الدراسة (١٢،٢٥٪) و نسبة الأيتام القاصرين (١٠٪) ثم اسر النزلاء والمودعين وأخيرا الفئات التي نالت الراتب استثناء وان اقل من نصف حجم العينة يعانون من أمراض مزمنة تعيقهم عن العمل إضافة إلى أن اغلبهم ينتمون الى الفئة المتوسطة اجتماعيا قبل حصولهم على راتب الرعاية.

وأشارت حمد :الى ان راتب الرعاية الاجتماعية يسد الحاجة اليومية للمواطنين المستفيدين الى حد ولولا مرور القطر بالظروف الاستثنائية لأصبح هذا الراتب يكفي لحاجتهم وسد نفقاتهم التي ينبغي ان تكون مناسبة لأسعار السوق المتصاعدة .

وتابعة القول : إن قلة أجهزة الحاسوب المركزية والأجهزة المكتبية لدى الموظفين العاملين في الرعاية الاجتماعية يستدعي نقل الاستمارات الخاصة بصرف رواتب المشمولين والعمل في دوائر أخرى لغرض تنفيذ برمجة الاستمارات واستخراج التقارير الخاصة بها واسترجاعها الى شعبة الحاسبة في قسم الصندوق او (الشبكة للتدقيق) اضافة الى ان لجنة رعاية الأسرة او الشبكة تعاني من عدم وجود متابعة جدية للأسر المشمولة بالراتب بسبب انعدام دور عمل أجهزة البحث الاجتماعي وعدم وجود باحثين اجتماعيين أصلا لتفعيل دورهم في مركز الدائرة للقيام بالزيارات الميدانية لتلك الأسر الذي يتوجب بالضرورة ان تقع على عاتقهم هذه المسؤولية وذلك لتحقيق العمل بالشكل الصحيح والذي يعود ذلك لأسباب خاصة تتعلق بمشكلات التعيين وعدم استقرار الجانب الأمني فضلا عن ندرة توفر ظروف عمل ملائمة للموظفين مثل وسائل التكييف والتبريد والتدفئة والمغاسل ودورات المياه المناسبة لموقع البناية .

واقترحت أن يتم دعم الراتب بحصة مواد غذائية لمساعدة المشمولين به او ان تتوفر معه الخدمات التعاونية مع ارسال الرواتب بواسطة البريد او بيد لجنة من الباحثين في مواعيد صرف الراتب للمعوقين والمكفوفين والعاجزين تماما عن مراجعة مراكز البريد وتعد هذه في نفس الوقت فرصة لزيارة تلك الاسر والتعرف على مشكلاتها ومتغيراتها وايجاد السبل الكفيلة للتخفيف عنهم اضافة الى توزيع رواتب رعاية الأسرة او صرفها على المشمولين (شهريا) بدلا من صرفها بصورة تجميعية كل ثلاثة أشهر بما يؤمن المساعدة في سد احتياجات الأسرة يوميا والعمل على تحسين الزيادات التي حصلت في هذه الرواتب على نحو الذي ينسجم مع الزيادات التي تحصل في الرواتب والأجور وفي ضوء نسب التضخم والتغيرات في مستوى المعيشة .

الصناعة: لا توجد ميزانية كافية لتأهيل قطاع الصناعة في العراق

اربيل/اكانيوز

أعلنت وزارة الصناعة والمعادن ان الميزانية المخصصة للعام الحالي لا تكفي للقيام باعمال صيانة او تأهيل مما يضمن عودة عدد كبيرة من المصانع والمعامل الى الانتاج بما يطور الواقع الصناعي في البلاد، داعيا الى اعتماد مبدا الشراكة بين القطاع الخاص والشركات الصناعية الحكومية من اجل تطوير الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال وزير الصناعة والمعادن احمد الكربولي: ان اغلب مصانع ومعامل البلاد شيّدت في عقدي السبعينيات والثمانينيات دون ان تكون هناك عملية ادامة وصيانة مستمرة لها، فضلا عن ان هناك بعض المشاريع الصناعية اقيمت بشكل عشوائي، وبذلك هي بحاجة الى إعادة نظر فيها او العمل على صيانتها وتأهيلها.

وأضاف الكربولي أن "العراق يملك نحو ٢٦٦ معملا ومصنعاً، فضلا عن المجمعات الصناعية الكبرى التي تحتاج لوحدها الى ٣ مليارات دولار لإعادة تأهيلها وصيانتها، وموازنتنا للعام الحالي تبلغ ٦٠٠ مليون دولار فقط، لذا فالميزانية غير كافية لإجراء اي صيانة".

مضيفا ان "الميزانية أقرت لتنفيذ مشاريع قبل تسلمنا لمنصبنا ضمن خطط الوزارة".

ودعا الكربولي الى "اعتماد مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص والشركات الصناعية الحكومية من اجل تطوير الانتاج ودعم الاقتصاد العراقي، باعتباره الحل الوحيد لمعالجة مشكلة توقف الكثير من مصانع الدولة لاعتمادها على التمويل الذاتي".

ولفت الكربولي الى "أهمية تشريع قوانين تحمي المنتج المحلي الوطني".مبينا ان "قانون فرض التعرفة الكمركية تم بهذا الاتجاه، فالقانون الذي اقر في السابع من الشهر الماضي لم ينفذ بسبب سوء إيصاله الى المواطن وتشويهه من قبل التجار في كونه سيرفع اسعار المواد في السوق العراقية".

وكشف الكربولي: ان اعلى نسبة كمركية فرضت على سلع مستوردة فرضت على المسائل الكمالية، بنسبة ٣٥٪ فيما كانت التعرفة على المواد الأساسية والغذائية على تتعدى ٥٪ بالتالي لا تؤثر على المواطن وقدرته الشرائية.

الى ذلك أعلن عضو في مجلس النواب عبد الحسين عبطان عن شروعه بجمع تواقيع عدد من النواب لتقديم مشروع يلزم البنك المركزي العراقي تخصيص مبلغ ملياري دولار سنويا للقروض الصناعية الميسرة للنهوض بالقطاع الصناعي.

وقال عبطان لـ (آكانيوز) "شرعنا بالفعل بجمع عدد من التواقيع لتقديم مشروع إلى مجلس النواب من أجل تخصيص مبلغ ملياري دولار سنويا للقروض الصناعية، للنهوض بالواقع الصناعي في العراق والذي بات يحتضر نتيجة سيطرة البضائع المستوردة والتي قضت على الصناعة المحلية وأنهت وجودها".

وأضاف عبطان: المبلغ المرصود وفقا للمشروع عند إقراره سيحال إلى المصرف الصناعي بشرط ان يقدم قروضا ميسرة لا تتعدى نسبة الفائدة عليها من اثنين إلى أربعة في المائة، وذلك لان الغاية منها تفعيل عملية الإنتاج المحلي وليس للإفادة من أرباح القرض لأنها ستكون عبئا من جانب آخر ولن تفضي نفعا.

ولفت عبطان إلى أن البنك المركزي من ضمن الهيئات المستقلة التي يخضع عملها لسلطة مجلس النواب لذا نحاول من خلال وجودنا فيه ان ندعم صناعتنا العراقية من خلال القطاع الصناعي العراقي الذي يواجه حاليا أزمة حقيقية تتطلب منا إنقاذها وإعادة ثقة المستهلك بها.

ويشهد العراق تراجعاً كبيراً في قطاع الصناعة نتيجة سنوات طويلة من الحصار والعقوبات، إضافة إلى أن عملية استهلاك البضائع المستوردة طغت على الإنتاج المحلي بعد الإغراق السلعي في السوق بمختلف البضائع ومن مناشئ عديدة.

وذكر خبراء اقتصاديون إن واقع المشاريع الصناعية المنتجة في العراق تراجع حسب الدراسات بنسبة ٦٦٪ عن الأعوام التي سبقت ٢٠٠٣ بسبب تدفق السلع الأجنبية إلى أسواق البلاد.

كما أكدوا على أن المصانع في العراق سببت في تراجعها بتعطيل أكثر من ١٣ ألف عامل الأمر الذي أربك سعي الحكومة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر.

يشار إلى أن وزارة المالية العراقية حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" العراق للصناعة المحلية، بعدما تراجع عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

العراق يشارك في اجتماع الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة

أبو ظبي/ المدى الاقتصادي

شارك العراق في أول اجتماعات الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة المنعقد في ابو ظبي بوفد ترأسه وزير الخارجية هوشيار زيباري. وقد ألقى الوكيل الأقدم لوزارة العلوم والتكنولوجيا سمير العطار ، كلمة العراق والتي تطرقت الى أهمية الافادة من الطاقة المتجددة لأغراض التنمية في جميع مجالاتها.

وقال العطار : ان العراق يسعى لدخول في هذا الميدان لأهمية الطاقات المتجددة على الرغم من كونه دولة نفطية وانه بدأ ببناء قواعد البيانات وانجاز منظومات ريادية، كالعمل على انجاز اطلس الرياح لعموم البلاد ولارتفاعات تصل الى حوالي ٨٠ متر وبالتعاون مع شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، وانجاز مشاريع اخرى كمنظومة الانارة الاضطرارية .

ذي قار: وضعنا الحجر الأساس لمشروع المياه المعدنية

الناصرية/وكالات

وضعت هيئة استثمار ذي قار حجر الأساس لمشروع المياه المعدنية والعصائر في مدينة الناصرية بكلفة تجاوزت المليار دينار عراقي .

وقال رئيس الهيئة لؤي الخير الله لـ شبكة اخبار الناصرية إن المشروع الحالي يعتبر من المشاريع صغيرة الحجم وتمت المباشرة به من قبل المستثمر العراقي إحسان النواس من خلال وضع آليات العمل ونصب المعدات .

من جانبه قال المستثمر إحسان النواس: إن المشروع سينشأ على ثلاثة مراحل الأولى سيكون لإنتاج المياه المعدنية فقط ، والمرحلة الثانية لإنتاج العصائر، والمرحلة الثالثة هو إضافة مادة الـCO_2 الصودا لتكون مشروبات غازية .

واضاف النواس أن كلفة المرحلة الأولى تصل إلى ٦٠٠ ألف دولار ومدة الانجاز المقررة له ستة أشهر وسيستمر المشروع لثلاثين سنة بحسب ترخيص الهيئة.

ويعد هذا المشروع الحادي والعشرون الذي يمنح ترخيصا من قبل هيئة استثمار محافظة ذي قار.

الزراعة تؤكد عدم كفاية موازنتها للعام الحالي

بغداد/السومرية نيوز

أكد وزير الزراعة عز الدين الدولة أن ما تم تخصيصه لوزارته خلال هذا العام ضمن الموازنة المالية لا يسد الحاجة، ما دعا الحكومة الى السماح بالتعاقد في الآجل لإكمال المشاريع الزراعية، مشيراً الى الموافقة المبدئية لإلغاء الديون عن الفلاحين بهدف رفع مستوى أدائهم.

وقال الدولة لـ"السومرية نيوز"، إن "ما تم تخصيصه لوزارة الزراعة من الميزانية العامة لهذه السنة ليس بالمستوى المطلوب"، مبيناً أن "الحكومة وفقاً لذلك سمحت لنا بالتعاقد بالآجل، لأنه ينبغي أن تكون المكائن والمعدات الزراعية متوفرة كالخضار في السوق وعدا ذلك فمعناه لا يوجد إنتاج".

وأضاف الدولة إن "قطاع الزراعة في العراق كان مهملاً في كل مفاصله طيلة السنوات الماضية، وهذا القطاع ينشط في ظل الفلاح والمياه والمال، وكل هذه الجوانب كانت مهملة، وفي الوقت الحاضر هناك حراك جديد وبدأنا بالفلاحين وهم مثقلون في الديون"، مشيراً الى أن "الوزارة سعت لدى الحكومة لرفع هذه الديون، وقد حصلت موافقة مبدئية على ذلك".

وأوضح الدولة أن الفلاح بحاجة الى دعم من خلال توفير المكننة له والسماد وغير ذلك وبدون أن تفي كل ما يحتاجه لا وجود للزراعة"، منوهاً الى أن وزارته "وفرت للفلاحين المكائن ومنظومات الري والأسمدة والبيوت البلاستيكية بأسعار مدعومة بنسبة ٥٠٪، كما منحناهم قروضاً ميسرة الدفع وبلا فوائد ورفعنا عنها الشرط الجزائي ايضاً.

وأشار الدولة الى أن الوزارة لجأت الى استخدام تقنيات المياه الحديثة بغية تقليل الكميات التي تصرف لأن العالم عموماً والعراق بشكل خاص يعاني من شح في الموارد المائية لكن ما متاح لنا من المياه يمكن أن يحقق زراعة ناجحة في البلاد باعتماد الأساليب المتطورة في الري"، موضحاً أن "خطة الوزارة التي قدمتها للحكومة والبرلمان محكومة بما متوفر من مياه وأموال.

وكان وزير الزراعة عز الدين الدولة قد اعلن في وقت سابق ان "العراق سيصل إلى ٨٠٪ من مرحلة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمحاصيل الغذائية من الخضر والفواكه عند الانتهاء من مشاريع منظومات الري الحديثة التي تعتمد على الرش بالتنقيط، مبينا أن مشاكل الزراعة في العراق متعددة ومتداخلة، كالتصحر وشحة المياه وهجرة الفلاح وقلة الأموال.

وقال الدولة إن الوزارة باشرت بمشروع زراعة ثلاثة ملايين دونم من المحاصيل الزراعية باستخدام تقنيات الري الحديثة، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع ثلاثة ملايين طن من المحاصيل الزراعية، وثلاثة ملايين طن أخرى من الأعلاف" مشيرا إلى أن الري بالتنقيط يقلل من استخدام المياه ويوفر إنتاجية أكثر من المحاصيل.

وكانت الحكومة العراقية أطلقت، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها خلال الفترة السابقة، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، وإتباع سياسة الانفتاح غير المدروسة على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحداً من كبار المستوردين للمنتجات الزراعية في المنطقة.

فرصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠